

التميمي يشيد بقرار وزير الإعلام بوقف أحد البرامج المبتدلة



عبدالله التميمي

العام للمتابعين في شتى وسائل الإعلام سواء المرئية أو المسموعة أو المقروءة احتراماً لمبادئنا الإسلامية والوطنية. وأضاف التميمي: يجب أن يفهم كل إنسان يتعامل مع الجمهور سواء في وسائل الإعلام أو غيرها من الجهات المختلفة، أن المجتمع الكويتي بعيد كل البعد عما يتناقص مع الذوق العام والأخلاق والمبادئ ولا يمكن اجتراره لهذا المستوى المنحني من الاداء أو عدم المحافظة على الاخلاق العامة.

أفنى مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي على قرار وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود وقف أحد البرامج المبتدلة التي يتناقص مع الأخلاق العامة ويمسك بالدين الإسلامي الحنيف وعادات وتقاليد المجتمع الكويتي بسبب تدني مستوى الأداء والابتذال في حواراته. وقال إننا نشد على يد الوزير في اتخاذ قرارات من شأنها المحافظة على الذوق

الزلزلة يسأل عن وكالة الرقابة التجارية

التي تمت مصادقتها؟ وهل صدرت تعاملات من قبل الوكيل بشأن الشركات المساهمة؟ يرجى تزويدنا بنسخة منها؟ وهل صدر قرار وزاري رقم 346 لسنة 2015 بشأن لجنة القيد الخاص بمراقبي الحسابات برئاسة وكيل الوزارة. فما أسباب صدور مثل هذا القرار؟

الشركات؟ وقد حددت المادة 237 مدة ثلاث أشهر لعقد الجمعيات وتقديم البيانات المالية بعد انتهاء السنة المالية لدى الشركة، إلا أن الوزارة لم تنفذ بتنفيذ أحكام المادة وتنظيمها؟ كما حددت المادة 238 في حالة مخالفة المادة 237 لتتخذ الوزارة بمتابعة الشركة لعقد جمعيتها خلال خمسة عشر يوماً، وإذا لم توجه الدعوة تقوم الوزارة بتحديد مهلتها. ما الشركات التي قامت الوزارة بدعوة الجمعيات؟ ولماذا لم تطبق على شركات أخرى؟

ولوحظ تجديد رخصة احدى الشركات على الرغم من مخالفتها للأحكام السابقة للبند 2 و 3 ما السنن القانوني للوزارة لعدم مخالفة الشركة حتى تاريخه؟ كما شكلت لجنة للاهتمام بأوضاع الشركات. يرجى تزويدنا بالقرار والسيرة هناك تعديلات من قبل بعض

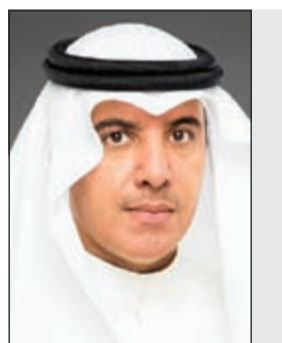
وجه النائب يوسف الزلزلة سؤالاً برلمانياً إلى يوسف العلي جاء فيه: بعد أن تم ضم إدارة التعمين وكذلك وكالة الرقابة التجارية لعمل وكيل الوزارة مما يجعل إدارته أكثر مركزية. ما الأسباب التي جعلت مركزية الأعمال لدى وكيل الوزارة؟ كما لوحظ صدور قرار وزاري يترأس اللجنة فيها مستشار الوزير مما يثير التساؤل هل من صلاحية المستشار ترأس لجان أم أخذ رأيه ودخوله في عضوية؟ لذا يرجى تزويدنا بالسند القانوني لذلك؟ ومنذ صدور قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة قامت الوزارة بمخالفة أحكامه. فما هو السند القانوني للأمر التالي: ورغم انتهاء المدة القانونية لتعديل أوضاع الشركات في شهر أكتوبر 2014 إلا أنه ما زالت هناك تعديلات من قبل بعض



يوسف الزلزلة

الهاجري يحذر من التعامل السيئ مع المراجعين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة

حذر رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب ماضي العابد الهاجري رئيس اللجان الطبية بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة من استمرار الأسلوب السيئ الذي يتعامل به مع المراجعين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في اللجان الطبية وأصحاب الحالات الحرجة الذين يطلبون تشخيص حالاتهم، مبيناً أن رئيس اللجان الطبية يتعامل معهم بمنتهى التعالي والكبر ويتلفظ عليهم بالفاظ سيئة. وشدد الهاجري في تصريح صحفي على أن هذا الشخص نسي أنه طبيب ويجب أن يتعامل مع فئة شاء القدر أن تكون معاملة خاصة.



ماضي الهاجري

الظفيري: على وزير الأشغال طرح مناقصة المطار وفتح باب تأهيل الشركات من جديد



د. منصور الظفيري

طرح المناقصة وفتح باب تأهيل الشركات من جديد وتقديم الأسعار بكل شفافية بعيداً عن تنفيع شركات بعينها. وأضاف النائب الظفيري ان المناقصة المرفوضة من قبل ديوان المحاسبة كانت تعد وبلا ريب هدراً للمال العام، وهذا ما أشار إليه تقرير ديوان المحاسبة في أسباب الرفض، حيث اعترت المناقصة كثيراً من الشوائب والملاحظات.

أكد النائب د. منصور الظفيري أن أي محاولة من قبل وزير الأشغال د.علي العمير لتزوير مناقصة المطار بعد رفضها رسمياً من قبل ديوان المحاسبة ستعرضه للواجهة مؤكداً أن أي محاولة للتفاف على تقارير ديوان المحاسبة ستواجهه بكل حزم. وقال النائب الظفيري في تصريح صحفي: بعد رفض المناقصة رسمياً فإن وزير الأشغال مطالب بإعادة

المعيوف يسأل الصبح عن النقابات المنتسبة للاتحاد العام لعمال الكويت

بالإضافة إلى وجود حكم محكمة تمييز سابق على أحد أعضاء المجلس التنفيذي العائد بحكم لإنهاء عضويته من النقابة. ما إجراء الهيئة العامة للقوى العاملة بهذا الشأن؟ هل تم حل المجلس التنفيذي أم لا؟ وهل المجلس التنفيذي الحالي له الصفة القانونية والشرعية باستمرار وجوده؟ 6- بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة أصدرت إدارة الفتوى والتشريع الكتب التالية: الكتاب رقم (2015/181/2) بتاريخ 2015/1/4/14 والكتاب رقم (2015/285/2) بتاريخ 2015/2/6/9 والكتاب رقم (2015/395/2) بتاريخ 2015/3/9/2. وهل تم الالتزام بتلك الكتب؟ وما هي المبررات والأسباب التي منعت الوزارة والهيئة من الالتزام بتلك الكتب؟ يرجى تزويدنا بجميع الفتاوى الصادرة من إدارة الفتوى والتشريع بشأن الاتحاد العام لعمال الكويت حتى تاريخه. وهل سبق وتم الأخذ برأي إدارة الفتوى والتشريع في وقائع الامتياز؟ وهل يعد ذلك الامتياز تدخلًا في العمل النقابي؟

للغوى العاملة شهادة لمن يهيمه الأمر للمجلس المنتخب الجديد حتى تاريخه؟ 2- ما الأسباب أو المبررات التي أدت إلى امتناع الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهيمه الأمر للمجلس التنفيذي المنتخب؟ وما السند القانوني الذي استندت إليه الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهيمه الأمر حتى تاريخه؟

3- هل هناك نص قانوني في قانون العمل (6) لسنة 2015 يعطي الحق للهيئة العامة للقوى العاملة الامتناع عن إصدار شهادة لمن يهيمه الأمر للمجلس التنفيذي المنتخب؟ إن وجد ذلك النص، يرجى تزويدنا بنسخة منه. 4- يرجى تزويدنا بكشف وتوقيع أعضاء المؤتمر العام الطارئ للاتحاد العام لعمال الكويت المنعقد بتاريخ 2015/10/8، كما يرجى تزويدنا بمحضر الإشراف على الانتخابات، وتزويدنا بمحضر اجتماع المؤتمر العام المنعقد بتاريخ 2015/10/8. 5- الهيئة العامة للقوى العاملة بكتابها المؤرخ في 2015/5/26 حلت المجلس التنفيذي للاتحاد العام لوجود عدد (7) استقالات

وجه النائب عبدالله المعيوف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح قال في مقدمته إن الاتفاقية الدولية من منظمة العمل الدولية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والاتفاقية الدولية رقم (98) بشأن حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية وستور الكويت في المواد (143/177) وقانون العمل الكويتي رقم (6) لسنة 2010، الباب الخامس علاقات العمل الجماعية، أكدت على حماية العمل النقابي واستقلالته من أي تدخل والحد منه والتضييق على العمل النقابي والحريات النقابية وحظر أي جهة إدارية من التدخل في شأن من شؤون النقابات والاتحادات العمالية، وعليه أرجوا إفايدي عن الأتي:



عبدالله المعيوف

طلب تزويده بجميع الفتاوى الصادرة من إدارة الفتوى والتشريع بشأن الاتحاد

1- النقابات الأعضاء المنتسبة للاتحاد العام لعمال الكويت وعددها (13) نقابة من أصل (15) عقدت مؤتمراً طارئاً لانتخاب مجلس تنفيذي جديد للاتحاد بتاريخ 2015/10/8 وتم انتخاب مجلس منتخب جديد من خلال انتخابات شفافة. ما زال لم تصدر الهيئة العامة

عبدالله يستفسر عن المخالفات الإدارية والمالية في المعهد العالي للفنون المسرحية

مطالباً بتزويده بما يلي: 1 - تزويدي بجدول المواد التي يدرسها عميد المعهد العالي للفنون المسرحية ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية منذ تقلدهم منصبهم حتى الفصل الدراسي الحالي؛ على أن يتضمن الجدول للمحاضرات التي يدرسونها. 2 - هل هناك محاضرات يقدمها العميد ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية خلال ساعات عملهم الإداري الصباحي، وهل هناك محاضرات يقدمونها عقب ساعات الدوام الرسمي؛ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بكشف

بين محاضراتهم التي تقع خلال ساعات عملهم الإداري الصباحي، وتلك التي تكون عقب ساعات الدوام الرسمي، وتحديد الأقسام التي ينتمي إليها عميد المعهد ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية في تدريس المواد الأكاديمية. 3 - ما النصاب التدريسي لعميد المعهد العالي للفنون المسرحية ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية؟ وهل يتقاضى العميد ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية ساعات عمل زائدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بكشف الساعات الزائدة، منذ تقلدهم

وجه النائب د.خليل عبدالله الغريب وزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته: إنه ونظراً للمعاناة المعهد العالي للفنون المسرحية من أزمة ساهمت في تراجعها نتيجة وجود مخالفات إدارية ومالية ساعدت على تدني مستوى العمل الأكاديمي فيه، رغم أنه قد أنشئ للمحافظة على تراثنا الوطني السدي وضعه الآباء المؤسسون من أهل الكويت المثقفين والفنانين، حيث نمت إلى علمي أن بعض محاضرات عميد المعهد ومساعدي العميد ورؤساء الأقسام العلمية تتم خارج أوقات دوامهم الرسمي وما شاب ذلك من مخالفات،



د. خليل عبدالله

الصالح يطلب أسماء حملة الشهادات العلمية غير المعتمدة في الجهات الحكومية

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة د.علي العمير قال في مقدمته: لقد كثرت الكلام مؤخراً عن الشهادات العلمية غير المعتمدة والتي تم بموجبها تعيين محتلتين بمختلف الجهات الحكومية دون معادلتها، وقد نمت إلى علمي وجود بعض المخالفات المتعلقة بنفس الموضوع في وزارة الأشغال العامة، وطلاب إقامته بالآتي: أسماء جميع العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية (هندسة - وما سواها

من تخصصات جامعية)، الذين ما زالوا بالخدمة وحصلوا على مؤهلات علمية من خارج الكويت مع بيان مؤهلاتهم العلمية وتاريخ الحصول عليها واسم الجامعة أو الكلية التي حصل منها على المؤهل العلمي. تزويدي بنسخ معتمدة من الشهادات العلمية لهؤلاء العاملين مرفق مع كل شهادة بيان بالدرجات خلال سنوات الدراسة. تزويدي بنسخ من شهادات المعادلة المعتمدة من وزارة التعليم العالي لهؤلاء العاملين.

الكتلة نظمت مؤتمراً صحافياً أول من أمس في ديوانه

السعدون: أن الأوان للمصالحة بين الحكومة والشعب بإطلاق سراح جميع المعتقلين

والشعب السعدون إلى أنه قبل الحديث عن الجزر ينبغي إلغاء العديد من القوانين والشركات المساهمة التي أقرت بقوانين عام 2012 ونحن لسنا ضد إعمار الكويت، ولكن يجب أن نعلم من قام بدراسة موضوع الجزر فقواعد تطوير الجزر هي الالتزام بالدستور والالتزام بالأخلاق، لافتاً إلى أن الأغلبية لا تمنع في تنمية الجزر ولكن يجب الخضوع للقوانين الكويتية وإنشاء شركات مساهمة يشارك بها كل الكويتيين. ودعا السعدون الدول الخليجية إلى الوحدة مع ضرورة المشاركة الشعبية لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي. من جانبه، قال د.عادل الدمخي أن من يقوم بإدارة الدولة وقت الفوضى المالية لن يستطيع ادارتها وقت العجز، محذراً من المساس بحقوق المواطن البسيط وما المساس بحبيب المواطن إلا دليل على فشل إدارة الدولة.

وبين الدمخي ان الحكم الذي صدر في 13 يناير الماضي في عدم تنفيذ عدد من القوانين وعدم إصدار اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين تنبع على كويتي رفع قضايا على الحكومة لاسترداد حقه في قوانين الشراكة ونسب المواطن في هذه الشركات التي لم تر النور. وأوضح الدمخي ان الأغلبية في مجلس فبراير 2012 كانت حريصة على القضايا الأخلاقية في كل القوانين. وأكد الدمخي وجوب الشفافية مع الشعب الكويتي بالوضع المالي للدولة وأنه يجب ان يكون للشعب المحاسبة لكل مفسد فمن غير المعقول ان يكون هناك فساد ولا يكون هناك عقاب لهؤلاء المفسدين. ونوه الدمخي بتفصيل ميزانية الرواتب لكي يعرف الشعب الكويتي الحقيقة، وعلى الدولة ان تفكر في المواطن دون المساس به. وأضاف المحامي محمد الدلال ان التحدي الأمني يشغل

الأسبق أحمد السعدون انه أن الأوان للحكومة أن تتصالح مع الشعب الكويتي بأن يفتحوا على الشعب ولا يمكن لها أن تكون في برج عاجي بعيداً عن الشعب، مستنداً بما حدث إبان الغزو العراقي الغاشم من الشعب وما شهد له العالم كله. وطلب السعدون خلال مؤتمر صحفي نظمته كتلة الأغلبية في ديوانه بإطلاق سراح كل المعتقلين في السجون ووقف ملاحقة المغردين وأصحاب الرأي. وعن عجز الميزانية، استغرب قول وزير المالية انس الصالح ان العجز نتيجة انخفاض أسعار النفط، مؤكداً ان هذا الكلام غير صحيح لأن الحكومة اعترفت قبلاً بحصول العجز منذ فترة طويلة. وأضاف السعدون ان اختيار الوقت للحديث عن ترشيد أو إلغاء الدعم هو اختيار سيئ، مشيراً إلى ميزانية 2013/2014



قاسم باشا

د. عبيد الوسمي وأحمد السعدون ود. عادل الدمخي ومحمد الدلال وخالد السلطان في ديوان السعدون مساء أمس الأول

دعم للمواطنين هو 3 مليارات دينار وأن دعم البترول 60 مليوناً وأن الحكومة تتحدث عن مستقبل الكويت وأن هذا المستقبل هو تطوير الجزر.

الكهرباء والمياه وغيرها من الدعم، وطلب بضرورة إعادة هيكلة الميزانية وتقنين كل أوجه الصرف الحكومي. وأوضح السعدون أن أعلى

بخصوص الدعم فأكبر دعم في الميزانية هذه، غير الرواتب. مؤكداً ان الحكومة لا تستطيع ترشيد الدعم إلا بقانون، لاسيما في قضايا

قال رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون انه أن الشعب الكويتي بأن يفتحوا على الشعب ولا يمكن لها أن تكون في برج عاجي بعيداً عن الشعب، مستنداً بما حدث إبان الغزو العراقي الغاشم من الشعب وما شهد له العالم كله. وطلب السعدون خلال مؤتمر صحفي نظمته كتلة الأغلبية في ديوانه بإطلاق سراح كل المعتقلين في السجون ووقف ملاحقة المغردين وأصحاب الرأي. وعن عجز الميزانية، استغرب قول وزير المالية انس الصالح ان العجز نتيجة انخفاض أسعار النفط، مؤكداً ان هذا الكلام غير صحيح لأن الحكومة اعترفت قبلاً بحصول العجز منذ فترة طويلة. وأضاف السعدون ان اختيار الوقت للحديث عن ترشيد أو إلغاء الدعم هو اختيار سيئ، مشيراً إلى ميزانية 2013/2014